

اليمن في لحظة مفصلية:

قراءة سياسية في سياق التحولات الراهنة

محمد صالح طريق*

* سفير اليمن لدى
الجمهورية التركية

يمرّ اليمن اليوم بمرحلة دقيقة ومرّكبة من تاريخه الحديث، مرحلة تتشابك فيها أزمات الداخل مع تحولات الإقليم، وتتصادم خلالها رهانات الحرب مع استحقاقات السلام، وتراجع فيها الحلول السهلة والسريعة لمصلحة أسئلة كبرى تتعلق بشكل الدولة، وطبيعة النظام السياسي، ومستقبل الوحدة الوطنية، وقدرة اليمنيين على استعادة دولتهم بوصفها إطاراً جامعاً للسيادة والمواطنة والاستقرار. إن المشهد اليمني الراهن لا يمكن مقارنته بوصفه أزمة داخلية معزولة أو نزاعاً محلياً محدود الأثر، بل ينبغي فهمه في سياق إقليمي ودولي أوسع، يعكس حالة إعادة تشكل لمعادلات الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر.

أدت سنوات الصراع الممتدة إلى إنهاك الدولة والمجتمع على حد سواء، وأفرزت واقعاً هشاً تتداخل فيه السلطات، وتتعدد فيه مراكز القوة، وتراجع فيه قدرة المؤسسات الرسمية على أداء وظائفها الأساسية. ومع ذلك، فإن هذا الواقع، على قسوته، لم يبلغ حقيقة جوهرية مفادها أن اليمن لا يزال يمتلك مقومات الدولة الواحدة، وأن الحفاظ على هذه المقومات يمثل شرطاً لا غنى عنه لأي مسار سياسي جاد يهدف إلى إنهاء الحرب وبناء السلام المستدام.

الأزمة اليمنية في سياق التحولات الإقليمية

تعدّ الأزمة اليمنية إحدى أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة العربية، ليس بسبب امتدادها الزمني أو تشابك أطرافها الداخلية فقط؛ بل لأنها تزامنت مع مرحلة إقليمية مضطربة شهدت انهيار توازنات قديمة، وصعود فاعلين جدد، وتراجع قدرة النظام الإقليمي العربي على إدارة أزماته بصورة جماعية. وفي هذا الإطار، لم يكن اليمن استثناءً، بل تحوّل إلى مرآة مكبرة تعكس حجم التحولات التجارية في الإقليم.

منذ اندلاع الصراع، تداخلت في اليمن عوامل محلية متجذرة، مثل هشاشة الدولة، وضعف مؤسسات الحكم، واختلال العلاقة بين المركز والأطراف، مع عوامل إقليمية

ودولية أكثر اتساعاً، أبرزها صراعات النفوذ، وتنافس الأجنداث، واستخدام الساحات الهشة بوصفها مسارح لتصفية الحسابات غير المباشرة. وقد أدى هذا التداخل إلى تعقيد المشهد اليمني، وإلى إطالة أمد الصراع، وجعل مسارات الحل أكثر تشابكاً وحساسية.

إن التحولات الإقليمية التي أعقبت ما يُعرَف بـ«الربيع العربي» أسهمت في إعادة تعريف مفهوم الدولة الوطنية في عدد من البلدان، وفتحت الباب أمام تصاعد أدوار الجماعات المسلحة، وتراجع احتكار الدولة لاستخدام القوة. وفي اليمن، تزامن هذا السياق مع أزمة انتقال سياسي غير مكتمل، وهذا جعل البلاد أكثر عرضة للانزلاق إلى صراع مفتوح، سرعان ما اكتسب أبعاداً إقليمية.

كما أن الموقع الجغرافي لليمن منح الأزمة بعداً إستراتيجياً مضاعفاً. فاليمن يطلّ على البحر الأحمر، وعلى باب المندب أحد أهم الممرات البحرية في العالم، ويمثل حلقة وصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. ومن ثم، فإن أي اضطراب طويل الأمد في اليمن لا يُنظر إليه إقليمياً ودولياً بوصفه شأنًا داخلياً فحسب، بل بوصفه تهديداً محتملاً لأمن الملاحة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية.

وقد تعزّز هذا البعد في السنوات الأخيرة مع تصاعد التوترات في البحر الأحمر، وتزايد الهجمات التي تستهدف خطوط الملاحة، وهو ما أعاد اليمن إلى صدارة الاهتمام الدولي، ولكن من زاوية أمنية بالدرجة الأولى. غير أن التركيز على البعد الأمني وحده، من دون معالجة الجذور السياسية للصراع، يظل مقاربة قاصرة لا تقضي إلى استقرار مستدام.

إقليمياً، جاءت الأزمة اليمنية في لحظة إعادة اصطفاة للعلاقات بين عدد من القوى الفاعلة، واتجاه متزايد نحو خفض التصعيد في بعض الملفات الساخنة. وقد أوجد هذا التحول فرصة نسبية لإعادة التفكير في مقاربات الصراع، ومن ذلك في ذلك الصراع في اليمن. إلا أن هذه الفرصة تظل مشروطة بقدرة الأطراف اليمنية والإقليمية على الانتقال من منطق إدارة الصراع إلى منطق تسويته.

وفي هذا السياق، تبدو خطورة المرحلة الحالية في أن التحولات الإقليمية قد تُستثمر بطريقتين متناقضتين: إما بوصفها مدخلاً لدعم مسار سياسي شامل يعيد الاعتبار للدولة اليمنية، أو بوصفها نافذة لتمير مشروعات جزئية تستفيد من حالة السيوالة السياسية، وتكرّس وقائع جديدة على الأرض تتناقض مع فكرة الدولة الواحدة.

من هنا، فإن قراءة الأزمة اليمنية في سياق التحولات الإقليمية لا ينبغي أن تكتفي بوصف التداخلات، بل يجب أن تنطلق من إدراك أن استقرار اليمن يشكل عنصراً أساسياً في أي معادلة إقليمية مستقرة، وأن ترك الأزمة من دون حل جذري سيظل عامل توتر دائم، قابلاً للانفجار مع كل تغيير في موازين القوى.

الواقعية السياسية وحدود المرونة

تجد الدولة اليمنية نفسها اليوم أمام اختبار صعب يتمثل في كيفية إدارة المرحلة الراهنة بواقعية سياسية من دون التفریط بالثوابت الوطنية. فالضغوط الإنسانية الهائلة، والانهك الاقتصادي، وتراجع الخدمات الأساسية، كلها عوامل تدفع باتجاه البحث عن حلول مرحلية تخفف من معاناة المواطنين. غير أن هذه الحلول، إذا لم تُضبط بإطار وطني جامع، قد تتحول إلى مدخل لإعادة إنتاج الأزمة بصيغ جديدة.

إن المرونة السياسية، بوصفها أداة لإدارة الأزمات، تظل مطلوبة ومشروعة، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب وحدة البلاد أو سيادتها أو استقلال قرارها الوطني. فالتجارب المقارنة في المنطقة تُظهر أن التسويات التي تتجاهل هذه الثوابت غالباً ما تُفضي إلى نزاعات مؤجلة، بدلاً من سلام مستدام.

ومن هذا المنطلق، فإن أي مقارنة سياسية للأزمة اليمنية ينبغي أن تنطلق من مبدأ واضح مفاده أن الدولة اليمنية، بوحدتها الجغرافية والسياسية، تمثل الإطار الوحيد القادر على استيعاب التعدد، وإدارة الخلافات، وضمان الحقوق، وأن البدائل المطروحة خارج هذا الإطار لم تُثبت قدرتها على إنتاج الاستقرار.

التهدئة... بين الفرصة والمخاطر

شكّل مسار التهدئة خلال الفترة الماضية فرصة مهمة لخفض مستوى العنف، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وفتح نوافذ محدودة للحوار. وقد أسهم هذا المسار في تقليل الخسائر البشرية، وتحسين نسبي للأوضاع المعيشية في بعض المناطق، ومنح المجتمع الدولي مساحة للتحرك الإنساني.

غير أن التهدئة، بطبيعتها، تظل إجراءً مؤقتاً لا يكتسب معناه السياسي الحقيقي إلا إذا اندمج ضمن مسار شامل يعالج جذور الصراع. فالتجربة اليمنية، كتجارب نزاعات أخرى، تؤكد أن الهدوء المؤقت قد يتحول إلى غطاء لإعادة التوضع العسكري أو السياسي، أو لتمرير مشروعات جزئية تتناقض مع فكرة الدولة الواحدة.

وعليه، فإن التحدي لا يكمن في التهدة ذاتها، بل في كيفية توظيفها سياسياً، بحيث تصبح مدخلاً لعملية سلام شاملة، لا مجرد استراحة محارب تُفضي إلى جولة جديدة من الصراع.

الجنوب اليمني وإشكالية الخطابات الأحادية

تزداد حساسية المشهد السياسي اليمني في ضوء التطورات التي تشهدها بعض مناطق جنوب البلاد، حيث عادت إلى الواجهة خطابات ومشروعات تتجاوز الإطار الوطني الجامع، وتسعى إلى فرض رؤى أحادية للحل السياسي. وهذه التطورات لا يمكن قراءتها بمعزل عن حالة الارتباك السياسي العام، ولا عن محاولات استثمار لحظات الضعف؛ لإعادة طرح مشروعات ثبت تاريخياً عجزها عن إنتاج دولة مستقرة.

إن القضية الجنوبية، بوصفها قضية سياسية واجتماعية، تمثل أحد التحديات الحقيقية التي تواجه الدولة اليمنية، وتتطلب معالجة عادلة ومسؤولة في إطار الدولة الواحدة. غير أن تحويل هذه القضية إلى مشروع انفصالي، أو إلى أداة للصراع الإقليمي، لا يخدم مصالح أبناء الجنوب، بقدر ما يفاقم حالة الانقسام ويهدد ما تبقى من مؤسسات الدولة.

ومن منظور سياسي واقعي، فإن تفكك اليمن لن يؤدي إلى قيام كيانات مستقرة، بل إلى إعادة إنتاج الصراع بصيغ أكثر تعقيداً، في ظل هشاشة اقتصادية وأمنية عميقة.

وحدة اليمن بوصفها ضرورة إستراتيجية

إن وحدة اليمن، في السياق الراهن، لا تبدو خياراً أيديولوجياً أو شعاراً سياسياً مجرداً، بل ضرورة إستراتيجية للأمن والاستقرار، سواء داخل اليمن أم في محيطه الإقليمي. فالدولة اليمنية الموحدة تشكل عنصر توازن في منطقة شديدة الحساسية، وأي مساس بهذه الوحدة يفتح الباب أمام فراغات أمنية خطيرة.

كما أن وحدة البلاد تمثل الإطار الأنسب لمعالجة التعدد السياسي والاجتماعي، وضمان المشاركة العادلة في السلطة والثروة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس حديثة. وفي المقابل، فإن مشروعات التقسيم، مهما بدت مغرية للبعض على المدى القصير، تحمل في طياتها بذور صراعات طويلة الأمد.

الدور السعودي في مقاربة الأزمة اليمنية

لا يمكن تناول المشهد اليمني من دون التوقف عند الدور الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية. فقد شكّل دعمها للشرعية اليمنية عنصرًا محوريًا في الحفاظ على فكرة الدولة، ومنع انهيارها الكامل في لحظات حرجة.

كما استضافت المملكة مسارات سياسية متعددة، وأسهمت في رعاية حوارات واتفاقات هدفت إلى توحيد الصف الوطني، وتقريب وجهات النظر بين القوى اليمنية. وعلى الرغم من التعقيدات التي واجهت هذه الجهود، فإنها أسهمت في الحد من السيناريوهات الأكثر خطورة، وأبقت الباب مفتوحًا أمام الحل السياسي.

ويكتسب هذا الدور أهمية إضافية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، التي تتطلب مقاربات أكثر شمولاً وواقعية للأزمة اليمنية، تراعي مصالح اليمنيين، وتحفظ أمن المنطقة.

البعد الدولي للأزمة اليمنية

على الصعيد الدولي، باتت الأزمة اليمنية تحظى باهتمام متزايد، ليس من زاوية إنسانية فقط، بل بوصفها قضية تمس الأمن البحري والتجارة العالمية أيضًا. وقد أدركت القوى الدولية أن استمرار الصراع في اليمن يحمل مخاطر تتجاوز حدوده الجغرافية.

غير أن هذا الاهتمام الدولي، على أهميته، يظل بحاجة إلى ترجمة عملية تدعم مسارًا سياسيًا يمينيًا خالصًا، بعيدًا عن منطق إدارة الأزمة أو تجميدها. فالحلول المستدامة لا يمكن فرضها من الخارج، بل ينبغي أن تنبع من توافق وطني يمني، يحظى بدعم إقليمي ودولي.

تركيا ودورها المحتمل في دعم الاستقرار

تندرج الجمهورية التركية ضمن الفاعلين الإقليميين الذين يمتلكون أدوات سياسية وإنسانية وتنموية يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار في اليمن. وقد عكست الإسهامات الإنسانية التركية خلال السنوات الماضية حضورًا إيجابيًا ومسؤولًا، حظي بتقدير واسع في الأوساط اليمنية.

ويمكن البناء على هذا الحضور لتطوير دور أوسع، يتجاوز الإغاثة إلى دعم مسارات

التنمية وبناء القدرات، والإسهام في إعادة تأهيل البنية التحتية، في إطار احترام سيادة الدولة اليمنية وخياراتها الوطنية. إن مثل هذا الدور، إذا ما نُسق مع الجهود الإقليمية والدولية، يمكن أن يشكل إضافة نوعية لمسار السلام.

أيّ سلام لليمن؟

في المحصلة، لا يكمن التحدي الحقيقي أمام اليمن في مجرد إنهاء الحرب، بل في طبيعة السلام المنشود. فالسلام الذي يُبنى على تسويات هشة أو وقائع مفروضة بالقوة لن يكون سوى هدنة مؤقتة، سرعان ما تنهار أمام أول اختبار جدي.

إن السلام الحقيقي هو ذلك الذي يُنهي الحرب من دون أن يفتح أبواب نزاعات جديدة، ويعيد بناء الدولة من دون أن يفرغها من مضمونها، ويعالج جذور الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن عوامل دعم مؤسسات الدولة الشرعية، والحفاظ على وحدة البلاد، وتعزيز الشراكة الوطنية، تظل شروطاً أساسية لأي انتقال جاد من مرحلة الصراع إلى أفق الاستقرار والتنمية.

الاقتصاد اليمني بوصفه مدخلاً للاستقرار السياسي

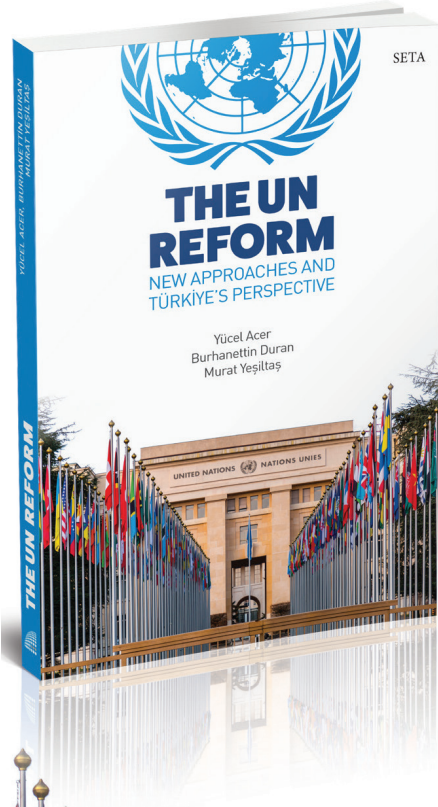
لا يمكن فصل المسار السياسي في اليمن عن الواقع الاقتصادي المنهك الذي خلفته سنوات الصراع. فقد أدت الحرب إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وانهارت العملة الوطنية، وتراجع حاد في الإيرادات العامة، فضلاً عن تفكك النظام المالي وتعدد مراكز التحكم بالموارد. هذا الواقع جعل من الاقتصاد أحد أبرز ساحات الصراع غير المعلنة، وأحد أهم مفاتيح إعادة بناء الدولة.

إن أيّ عملية سلام لا تضع الملف الاقتصادي في صدارة أولوياتها ستظل معرضة للتآكل السريع. فالفقر الواسع، والبطالة، وتدهور الخدمات الأساسية، عوامل تغذي مشاعر الإحباط، وتوفّر بيئة خصبة لعودة العنف بأشكال مختلفة. ومن هنا، فإنه من المهم استعادة الدور الاقتصادي للدولة، وتوحيد المؤسسات المالية.

خلاصة ما يمكن قوله: إنّ اليمن يقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي، تتحدد عنده ملامح المستقبل لسنوات طويلة قادمة. وبين خيار الدولة الواحدة الجامعة، وخيارات التفكك والصراعات المفتوحة، تبدو المسؤولية الملقاة على عاتق النخب السياسية، والقوى الاجتماعية، والداعمين الإقليميين والدوليين، مسؤولية مضاعفة.

وإنّ قراءة المشهد اليمني بعمق وواقعية، بعيداً عن الأوهام والحسابات الضيقة، تمثل الخطوة الأولى نحو بلورة مسار سياسي قادر على إخراج البلاد من أزمته الممتدة. فاليمن، رغم جراحه العميقة، لا يزال يمتلك فرصة تاريخية لإعادة بناء دولته، شريطة أن يُدار هذا المسار بحكمة، وأن تُقدّم مصلحة الوطن على ما سواها.





THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND
TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

